الشرعية الإخوانية ضد الحوثيين أم ضد الجنوب؟!

محمد سعيد الزعبلي

من المعروف بأن ما يسمى بالشرعية الإخوانية هي من طلب تدخل الإخوة في قيادة التحالف العربي ضد الانقلاب الحوثي في صنعاء، ومن أجل ذلك قدمت قيادة التحالف العربي مع ما يسمى بالشرعية اليمنية الإخوانية ما لم تقدمه أي جهة أخرى، إلا أن ذلك الجميل هو ما واجهته الشرعية الإخوانية بالجحود والنكران، وفضلت الدوحة وإسطنبول على الرياض وأبو ظبي، حتى نكون منصفين في الطرح والتناول، فإن الشرعية اليمنية الإخوانية - بقيادة الجنرال العجوز علي محسن الأحمر الذي هرب من صنعاء بعباءة نسائية - إن كانوا صادقين في مواجهة الحوثيين حسب زعمهم إعلاميًا وحشدوا ما لديهم من القوات العسكرية الهائلة أعدادًا وعتادًا في وادي وصحراء حضرموت ومدينة مأرب وتقدموا برًا صوب جبهتي نهم وصرواح وبمساندة التحالف العربي جوًا - لتمكنوا من دخول صنعاء في بضعة أيام، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بقصد مقصود، حيث ظلت قواتهم العسكرية الهائلة أعدادًا وعتادًا في ثكناتها بوادي وصحراء حضرموت ومأرب، ولذلك تحول الحوثيون من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم في العديد من الجبهات، ولولا صمود واستبسال القوات الجنوبية في كافة الجبهات لاستطاع الحوثيون الوصول إلى أكثر مما هم عليه اليوم.

هذا في الجانب العسكري، وفي الجوانب الأخرى عملت الشرعية اليمنية الإخوانية على تجويع المواطنين في عدن وأخواتها في الجنوب من خلال الغلاء الفاحش في الأسعار الناتج عن تدهور قيمة العملة المحلية مع العملات الأجنبية، ذلكم التدهور المخيف والمنظم التي تديره شبكات تابعة لتلكم الشرعية الإخوانية في الجنوب وتوقيف الرواتب المتعمدة وغياب الخدمات بصورة عامة وفي مقدمتها الكهرباء والمياه، كل ذلك يصب في خدمة الحوثيين سياسيًا وإعلاميًا لكسب مواطنيهم في مناطق سيطرتهم في المحافظات الشمالية، ليقولوا لمواطنيهم هناك: انظروا كيف حال عدن ومواطنيها؟ أتريدون أن تكونوا كذلك، الجواب: لا، وبذلك كسبوا ثقة مواطنيهم هناك ليقفوا إلى جانبهم حربًا وسلمًا.

وهو ما كان يجب على الشرعية الإخوانية أن تعمل في الجنوب عكس ما هو حاصل اليوم إن كانت ضد الحوثيين حقًا ولكنها لم تأت لمواجهة الحوثيين كما أسلفنا وإنما جاءت لخدمة الحوثيين عن بعد ومحاربة الجنوب أرضًا وإنسانًا في جميع المجالات وآخر ما وصلت إليه شرعية الإخوان هو التحالف المكشوف مع القاعدة وأخواتها ضد الجنوب وهو ما يجب اليوم على قيادة التحالف العربي والمجتمع الدولي تحديد موقف واضح من الشرعية الإخوانية ومساندة شعب الجنوب وقواته العسكرية لمواجهة الإرهاب بكل أشكاله، والله على ما نقول شهيد.

رسالة الحقيقة إليكم أيها الأجلاء

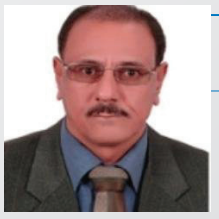

د. حسين العاقل

يا أبناء شعبنا الجنوبي العظيم، أيها الصابرون على سياسة جور الظلم والضيم والاستبداد وعلى معاناة الفاقة من حالات الفقر والتجويع، نؤكد لكم وللرأي العام المحلي والعربي والإسلامي والإقليمي والدولي، بأن رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي ورئيس حكومة الفاسدة معين عبد الملك، ليس لهم من مهام ولا مسؤولية إنسانية أو أخلاقية سوى أن يمارسوا عليكم إشباع رغباتهم العقابية الدنيئة في افتعال الأزمات الاقتصادية والاختناقات التموينية وحرمان موظفي القطاعات المدنية والعسكرية من حقوقهم المالية المكتسبة، ومصادرة رواتب الوحدات العسكرية الجنوبية، التي تقاتل ببسالة قوى الإرهاب اليمني والعالمي.

نعم أيها الأحرار، إنَّ هذين الشخصين هما من كبار رموز نظام عفاش لا تهمهما أوضاعكم المعيشية الصعبة، ولا تعنيهما أحوالكم الاجتماعية المنهارة، فكل ما تعنيهم منذ أن وطئت أقدامهما أرض الجنوب العربي هو كيف يجمعوا الأموال الطائلة وترتفع أرصدتهم البنكية من عائدات خيراتكم وثرواتكم المستباحة، بعد أن تمكنوا بقيادة زعيمهم الهالك علي عبد الله عفاش من احتلال أراضي محافظات الجنوب عام 1994م، حيث صار رشاد العليمي ومعين عبد الملك من ضمن عشرات الآلاف من هوامير الجمهورية العربية اليمنية، الذين نهبوا واستحوذوا واستولوا على ممتلكات دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، فتحولوا بفعل ذلك إلى رجال مال وأعمال لديهم ممتلكات عقارية وشركات استثمارية كبيرة في الداخل والخارج، مع أن رشاد العليمي كان عبارة عن شاويش عكفة مع علي عفاش قبل وحدة المكر والخديعة وجريمة احتلال الجنوب.

فماذا تنتظرون منهما يا فقراء شعبنا الجنوبي؟ وكيف تثقون فيهما يا أشقاءنا الأجلاء جلالة الملك المعظم سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وولي عهدكم المكرم سمو الأمير المكرم محمد بن سلمان؟

لقد فاض بأبناء شعب الجنوب العربي الصبر وقدرات الاحتمال، من نتائج سياسة العقوبات الانتقامية والإجرامية التي ينتهجها ويمارسها كلٌ من الرئيس رشاد العليمي ورئيس وزرائه معين عبد الملك.

نأمل ونرجو من الله العلي القدير أن تصلكم هذه الحقيقة، مع أن هناك كما يبدو من يرعاهما ويحميهما ولهم معه مصالح مشتركة في نهب ثروات وموارد شعب الجنوب وباسم مملكة خادم الحرمين الشريفين، للأسف الشديد، مملكة الحق والعدل والجود والعطاء..

والله المستعان، وهو من وراء القصد.

التهريب طارد للاستثمار.. حضرموت أنموذجًا

محمد با حداد

ربما لا توجد محافظة تتوفر فيها مقومات الاستثمار أكثر من محافظة حضرموت، تمامًا، كما لا يوجد رأس مال ينتمي إلى محافظة يمنية أكثر من رأس المال المتواجد في حضرموت. مع ذلك، لم يزر الاستثمار محافظة حضرموت وظلت بعيدة عنه، وإن حضر فبشكل قليل أو ضئيل لا يكاد يُذكر.

بكل تأكيد هناك مشكلة تحول دون توافد الاستثمار إلى المحافظة، وهي المشكلة الأساسية، التي أبعدت رؤوس الاستثمار عن المحافظة. كما يبدو واضحًا، تحولت سواحل المحافظة إلى منافذ للتهريب وحتى بعض الموانئ. تهريب يشمل مختلف المواد بما في ذلك السجائر والأسمدة والمواد الغذائية والأدوية، والأمر ليس مقتصرًا بالطبع على سواحل محافظة حضرموت فقط بل في جميع السواحل الشرقية.

في كثير من الأحيان تصل المواد المهربة فاسدة ومنتهية إلى السوق في المحافظة بسبب ظروف نقلها أثناء التهريب. خلال الفترة الماضية تشكلت عصابات منظمة تعمل في مهمة التهريب من البحار وصولاً إلى توزيع البضائع على الأسواق وبينهما نقل البضائع إلى المديريات وأيضًا إلى المحافظات الأخرى.

تنمو هذه العصابات إلى درجة التأثير على الوضع في المحافظة وحرمانها من أن تكون واجهة لرؤوس الأموال والاستثمار لا سيما وأنها ظلت بعيدة عن الحرب والتوتر خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آمنة إلى درجة ما باستثناء التهريب.

أكثر الخاسرين من غياب الاستثمار هم أبناء المحافظة، فقد هؤلاء الآلاف من الفرص الوظيفية في مختلف التخصصات، والمساهمة في النهوض بمحافظتهم. بدلاً عن ذلك، انخرط طيف من الشباب في مهمة التهريب سواء في النقل البحري أو في البر. وهذه ظاهرة لا بد من التنبه لها، باعتبارها ستنعكس سلبًا على الوضع الاجتماعي في المحافظة.

لا ننفي جهود السلطات الأمنية والعسكرية في المحافظة بمواجهة هذه الظاهرة، هناك جهود تبذل وقبض على بعض العصابات، لكن المحافظة تحتاج إلى استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه الظاهرة، تتضمن جهودًا أمنية وإعلامية توعوية وجهدًا مجتمعيًا ينقذ المحافظة من الخطر الذي قد يوسع انتشاره فيها

بلاغ عاجل إلى النائب العام

سالم الفراص

إمَّا أن يُصلبوا أو تُقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف.

ها هي العيوب البليغة الموجعة تتكرر أمام أعيننا ورغم أنوفنا بصورة غاية في القبح والصفاقة.

شوارع لم يمر على قشطها وإعادة صيانتها وسفلتتها سوى أشهر قليلة، تتابع المسؤولون من القمة وحتى القاعدة يقدمون الدراسات ويجدولون التكاليف التي سبق وأن رصدوها وسيرصدونها لهذه الأعمال التي جرى وسيستمر جريان إعادة نفس أعمال الحفر والرصف لعشرات المرات دون جدوى.

شوارع ابتلعت جيوب وبطون المسؤولين عنها والمكلفين بالعادة العمل على نقضها وتفعيل أسباب بسرعة تلفها وظهور عيوبها ملايين الدولارات، وما زالت تتربص لابتلاع المزيد من الملايين التي تسحب وتحسب من وعلى ظهر المواطن المقتول فقرًا وتجويعًا وتعزيرًا.

ففي الأمس وفيما لم ينته أصحاب الكروش من عد غنائم الانتهاء من رصف وصَيانة الطرق في معظم شوارع العاصمة عدن، هطلت من المزن بأمر ربها بضع قطرات تجمعت لتغرق تلك الطرق وتحولها إلى بحيرات صعبة العبور والاجتياز.

ومعها عادت المشكلة نفسها تتكرر معلنة وبقوة تعمد منفذي هذه المشاريع الحيوية (المنهوبة) وبقوة وإصرار على ما اعتادوا عليه من عدم ترك مسارب لتصريف المياه فيها رغم أن كل شوارع العاصمة لصيقة للبحر وربما كانت مقتطعة منه.

غرقت الطرق وغرقت معها ملايين الدولارات التي علينا تناسي أمرها وعدم التفكير فيها والانخراط طوعًا وقسرًا في مشاهدة تخلخل وانهيار بنية هذه الطرق وتسارع انتهاء مدة صلاحيتها. وتقبل تفاصيل موعد آخر متجدد ومزدهر بالتقدم بدراسات ومخططات وجداول ورصد أموال لإعادة إصلاحها.

إنها لعبة نصب وتحايل ونهب واضحة ومفضوحة، ولكنها محمية، لعبة يدفع تكاليف بقائها واستمرارها المواطن من عرقه وعلى حساب لقمته وعيشه واستقرار وتماسك أسرته ومجتمعه.

إنهم باختصار ليسوا بجهات مسؤولة بل جماعات نهابة ولصوص سبق لنا وأن نبهنا وحذرنا من تلاعباتهم ومخادعاتهم وإصرارهم المتعمد والمشبوه في عدم إتقان عملهم بمسؤولية وضمير حي، فتحولوا إلى قطاع طرق ومصدر إزعاج وإتلاف لمصالح وأملاك الناس.

لذلك نتقدم هنا باسمنا وبصفتنا ببلاغ للنائب العام نطلبه فيه بسرعة فتح ملفات شق وسفلتة وصيانة الطرق في العاصمة عدن والوقوف على ما تحتويه هذه الملفات من تلاعبات ونهب ومخالفات توجب إنزال أقصى العقوبات فيهم كونهم قطاع طرق ونهابة ومتلفين